

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

بثينة أحمد النعيم

جامعة جوبا، السودان

شمال الخرطوم، ص.ب.: 98، السودان

بريد إلكتروني: belnaiem@yahoo.com

مؤشر الموازنة المفتوحة – السودان 2010

معلومات ضئيلة – معلومات الحد الأدنى – بعض المعلومات – معلومات مهمة – معلومات شاملة
إجمالي النقاط: 8 من أصل 100 نقطة. توفر للجمهور معلومات ضئيلة في تقارير الموازنة التي تقدمها.

قم بإدراج رسمين بيانيين: (مجموع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة & كيف تقارن السودان بجيرانها؟) والخريطة بالقرب من الجزء العلوي

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط أهداف وتصنيفات الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

بلغ مجموع نقاط السودان 8 من أصل 100 نقطة، وهو أقل من خمس متوسط مجموع النقاط (42) لـ 94 دولة شملها المسح. ويعد مجموع نقاط السودان هو الأدنى بين الدول الأخرى التي شملها المسح في منطقة شرق أفريقيا.

ويشير مجموع نقاط السودان إلى أن الحكومة توفر للجمهور معلومات ضئيلة عن موازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية التي يقيّمها مسح الموازنة المفتوحة، مما يجعل من المستحيل فعلاً على المواطنين مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة.

وقد أحرز السودان بعض التقدم في الآونة الأخيرة، حيث ارتفع مجموع نقاطه في مؤشر الموازنة المفتوحة من 0 عام 2008 إلى 8 عام 2010. وهذا يرجع بشكل كبير إلى شروعه في نشر الموازنة المقررة وتقرير نهاية السنة وتقرير تدقيق الحسابات.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

| التقرير | مستوى تقدير المعلومات* | حالة النشر |
|-------------------------------|------------------------|--------------------|
| بيان ما قبل الموازنة | E | تم إعداده ولم ينشر |
| مشروع موازنة السلطة التنفيذية | E | تم إعداده ولم ينشر |
| الموازنة المقررة | B | تم نشره |
| موازنة المواطنين | E | لم ينشر |
| تقارير خلال السنة | E | تم إعداده ولم ينشر |
| مراجعة نصف السنة | E | تم إعداده ولم ينشر |
| تقرير نهاية السنة | E | تم نشره |
| تقرير تدقيق الحسابات | C | تم نشره |

* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها بناءً على مجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 بالمستوى C (بعض المعلومات)، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (معلومات شاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يعرض كيفية اعتزام الحكومة القيام بجمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف هذه السياسة موضع التنفيذ. وفي السودان، يتكون مشروع الموازنة من مشروع الموازنة الوطنية وموازنة التنمية الوطنية ومشروعات موازنات الولايات والوزارات. لكن يتم إعداد هذا التقرير للأغراض الداخلية فقط، ولا يتم نشره للجمهور.

يحدد بيان ما قبل الموازنة المعلومات الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. وتعد السودان موازنة صورية لسقف الاقتصاد الكلي (بيان ما قبل الموازنة) لكنها لا تنشره.

تصبح الموازنة المقررة بمثابة قانوناً للبلاد عند اعتمادها، وتوفر المعلومات الأساسية اللازمة لجميع تحليلات الموازنة التي تجرى خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن توفر الموازنة المقررة للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومساءلتها. وتقوم السودان بنشر هذا التقرير الشامل إلى حد ما لكنها لا تعرض الموازنة المعتمدة لكافة البرامج. كذلك لا يمكن الاطلاع على تقرير الموازنة المقررة إلا بناءً على طلب كما لا يمكن الحصول عليه على شبكة الإنترنت.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم السودان بإعداد تقرير موازنة المواطنين.

توفر تقارير خلال السنة موجزاً بسير الموازنة أثناء السنة المالية. وتتيح هذه التقارير إجراء مقارنات بينها وبين أرقام الموازنة المُقَرَّة، مما يسهل إدخال تعديلات على الموازنة. وتقوم السودان بإعداد تقارير ربع سنوية (تقارير خلال السنة) لكن لا تنشرها.

تقدم مراجعة نصف السنة استعراضاً شاملاً لسير الموازنة في منتصف السنة المالية، كما تناقش أي تغييرات قد تطرأ على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الموازنة المعتمدة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الافتراض للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. وتقوم السودان بإعداد تقرير مراجعة نصف السنة لكن لا تنشره.

يقارن تقرير نهاية السنة التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المُقَرَّة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وأولويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل إدخال تعديلات للسنوات المالية المقبلة. وتقوم السودان بإعداد تقرير نهاية السنة لكنه يشتمل على أوجه قصور بالغة. علاوة على ذلك، لا يمكن الاطلاع على تقرير الموازنة المُقَرَّة إلا بناء على طلب كما لا يمكن الوصول إليه على شبكة الإنترنت.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم للحسابات الحكومية يجريه الجهاز الأعلى للرقابة، ويفيد عم إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المعتمدة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالاتزان والدقة، وكذلك عم إذا كانت هناك مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. وكما هو الحال مع تقرير الموازنة المُقَرَّة وتقرير نهاية السنة، لا يمكن الاطلاع على تقرير تدقيق الحسابات إلا بناء على طلب كما لا يمكن الوصول إليه على شبكة الإنترنت.

المشاركة العامة ومؤسسات المساءلة

ثمة طرق أخرى، تتجاوز رفع مستوى إتاحة تقارير الموازنة الرئيسية وشموليتها، من خلالها يمكن جعل عملية الموازنة في السودان أكثر شفافية. وهذا يشمل ضمان وجود سلطة تشريعية قوية وجهاز رقابي قوي يوفران الإشراف الفعال على الموازنة وكذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة.

هل أجهزة الإشراف والرقابة فعالة في دورها المتعلق بالموازنة؟

| | |
|--------------|-------------------------|
| نقاط القوة** | مؤسسات الإشراف والرقابة |
| ضعيفة | السلطة التشريعية |
| ضعيفة | الجهاز الأعلى للرقابة |

** تم احتساب نقاط قوة السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها لمجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل مؤسسة من المؤسسات الرقابية. وتم تصنيف متوسط النقاط الذي يتراوح من 0 إلى 33 بأنه ضعيف، والذي يتراوح من 34 إلى 66 بأنه متوسط، والذي يتراوح من 67 إلى 100 بأنه قوي.

وفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي تقوم به السلطة التشريعية في السودان بالضعف لأنها:

- 1- لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لتعديل مشروع موازنة السلطة التنفيذية في بدء السنة المالية.
- 2- لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لاعتماد أية تعديلات يتم إدخالها على الموازنة أثناء سير السنة المالية.
- 3- لا يتاح لها الوقت الكافي لمناقشة الموازنة واعتمادها (تتلقى السلطة التشريعية الموازنة قبل ستة أسابيع من بدء السنة المالية).
- 4- لا تعقد جلسات علنية - حول موازنات وحدات الحكومة المركزية الإدارية - يمكن للجمهور فيها الإدلاء بشهادات حيالها.

ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة في السودان بالضعف للأسباب التالية:

- 1- لا يتمتع الجهاز بحرية التصرف الكاملة من الناحية القانونية في اختيار ما يدققه من حسابات.
- 2- لا يمتلك الموارد الكافية لمزاولة صلاحياته بشكل هادف.
- 3- لا يقوم الجهاز بإصدار تقارير تدقيق الحسابات المتعلقة بالمصروفات النهائية للدوائر الوطنية في حينها.
- 4- لا يمتلك الجهاز قنوات الاتصال المناسبة مع الجمهور.
- 5- لا يقوم الجهاز بإصدار تقارير كافية عن خطوات المتابعة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات تدقيق الحسابات المتعلقة بالإجراءات التصحيحية.

التوصيات

يتعين على السودان:

- نشر تقارير مشروع موازنة السلطة التنفيذية، وبيان ما قبل الموازنة، وتقارير خلال السنة ومراجعة نصف السنة على مواقع شبكة الإنترنت الحكومية (يتم إعداد هذه التقارير في الوقت الراهن ولكنها لا تنشر بأي طريقة).
- وضع تقارير الموازنة المقررة ونقير نهاية السنة وتدقيق الحسابات على مواقع شبكة الإنترنت الحكومية (لا يمكن الاطلاع على هذه التقارير في الوقت الراهن إلا بناء على طلب كما لا يمكن الوصول إليها على شبكة الإنترنت).
- إعداد تقرير موازنة المواطنين ونشره.
- تعزيز دور السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة في عملية الموازنة.
- إتاحة الفرص للجمهور لحضور جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة.